مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١١)

التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.م. د. بدرية صالح عبد الله
جـــامعة بـــغداد ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المستخلص

بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ تدهور الوضع الأمني في العراق حيث ظهرت النزاعات المسلحة ذات الدوافع العنصرية ، وتنامي المعتقدات الطائفية والعرقية والحزبية مع غياب الاتفاق الوطني والقومي داخل الدولة وكذلك الدور الخارجي (الاقليمي و الدولي) ، كلها عوامل أثرت سلباً على المجتمع العراقي وساهمت في نشر الفوضى وانعدام الامن والاستقرار السياسي وانهيار المجتمع وتشظيه وفق انتماءات دينية وطائفية وقومية وقبلية بدلا من الانتماء الوطني , ولا ننسى هنا دور الاحزاب والتنظيمات السياسية المتنافسة فيما بينها ، وكلها عوامل أثرت على التعايش السلمي الاجتماعي في العراق . الى جانب ذلك جاءت المحاصصة الطائفية والتوافقية لتزيد من حالات التهميش والاقصاء وشعور بعض الفئات بالظلم والاضطهاد مما دفعهم للجوء الى الجماعات المتطرفة الخارجية , ومع سيطرة تنظيم داعش الارهابي ٢٠١٤ على بعض المناطق في العراق ونشر الطائفية والإرهاب ، تأثر التعايش السلمي المجتمعي بصورة كبيرة . ولكن تعاون الاجهزة الامنية مع العشائر والمرجعية الدينية والمشاركة الفعالة للحشد الشعبي كلها عوامل ساعدت على الانتصار على تنظيم داعش الارهابي وأثبتت انه هناك فرصة لتحقيق التعايش السلمي الحقيقي بين جميع مكونات الشعب العراقي وفق اسس قائمة على الحوار والتسامح والتأكيد على نبذ الارهاب والجهات الداعمة له والثوابت المشتركة بين ابناء الشعب العراقي.

Abstract

After the political change in 2003, the security situation deteriorated in Iraq, where armed conflicts emerged with racist motives and the growth of sectarian, ethnic and partisan beliefs, with the absence of national and national agreement within the country. Also the external role (regional and international) all factors that negatively affected Iraqi society and contributed to spreading chaos The lack of security and political stability, the collapse of society and its fragmentation according to religious, sectarian, and tribal affiliations instead of the national affiliation, and we do not forget here the role of the parties and political organizations competing with each other, all factors that affected social coexistence in Iraq. In addition to that came sectarian and consensual quotas to increase the cases of marginalization and exclusion the sense of injustice and persecution by some groups, which prompted them to resort to external extremist groups, and with the control of the terrorist organization ISIS in 2014 over some areas in Iraq and the spread of sectarianism and terrorism, the peaceful coexistence of society was greatly affected .but the cooperation of the security agency with the tribes and the religious reference and the effective participation of the popular crowd, all

factors helped victory over ISIS terrorist organization and proved that there is an opportunity for investigation true peaceful coexistence between all components of the Iraqi people according to foundations based on dialogue and tolerance, an emphasis on rejection of terrorism and its supporters, and common principles among the Iraqi people.

المقدمة :

يعد العراق وحدة طبيعية متكاملة وتميز عبر التأريخ بميزات اجتماعية هي التعددية في المذاهب و الديانات و الاتجاهات الفكرية و كانت هذه التعددية مصدر غنى في الثقافة والبناء , حيث يوجد هناك تعايش وانسجام بين جميع مكونات الشعب العراقي منذ قرون وذلك لوجود عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية وأيضا بسبب التراث الحضاري المشترك الذي يعود للحضارات القديمة والتي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية و التي لها دور في توحيد العراقيين في هوية واحدة الى جانب ذلك كان للحضارة الاسلامية العربية و مبادئ الاسلام دور كبير في التوحيد والتعاون والتسامح .

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واجه العراق تحديات امنية وسياسية ، حيث أن اعتماد الديمقراطية التوافقية في العراق والمحاصصة الطائفية في توزيع المناصب في تشكيل الحكومة العراقية اثر بشكل كبير وواضح على التعايش السلمي في العراق حيث حولت هذه المحاصصة الطائفية المجتمع العراقي الى جماعات وتكتلات وعززت والانتماء للعشيرة والقبيلة بدلا من الانتماء للوطن.

هدف البحث:

يهدف البحث الى ايجاد افضل الطرق الممكنة التي منن خلالها ترسخ وتعزز التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي الذي يتسم بالتعدد والتنوع العرقي والديني والمذهبي ، وكيف يمكن للنظام السياسي والحكومة المدنية التطرق لأفضل السبل والوسائل التي من شأنها تعزز التعايش داخل المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة تعرضه الى نزاعات وحروب طائفية لذا دعت الحاجة للعمل من اجل العثور على افضل الاليات من خلال ترسيخ مفهوم التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي.

اشكالية البحث:

تدور اشكالية البحث حول مدى اهمية التعايش السلمي في المجتمع العراقي سيما بعد اشاعة الفوضى والعنف والنزاعات الطائفية بشكل مستمر وعدم قدرة النظام السياسي القائم على حفظ الامن والسلم الاهلي والتعايش داخل المجتمع نتيجة السياسات الخاطئة المتبعة من قبل الحكومة فضلا عن التدخلات الخارجية والتي انعكست سلبا على التعايش السلمي والمجتمعي في العراق .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية ان عملية بناء وتعزيز التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ينعكس بشكل ايجابي على الدولة بشكل عام والمجتمع بشكل خاص ، لان المجتمع العراقي يتميز بالتنوع والتعدد الديني والقومي والعرقي ولا يمكن ترسيخ التعايش السلمي فيه من دون تحقيق اسس واليات بناء السلم الاهلي في المجتمع العراقي.

منهجية البحث:

تضمن البحث استخدام المنهاج العلمي الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع ، إذ تضمن البحث استخدام منهاج التحليل النظمي حول السياسات المتبعة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة اتجاه التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ورسم السياسات العامة من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة ، والأساليب التي استخدمت لإشاعة ثقافة التعايش والسلام داخل المجتمع العراقي .

وفي هذا البحث الذي جاء بعنوان التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، سنتناول موضوع التعايش السلمي وفق محورين : المحور الاول : واقع التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، والمحور الثاني : اليات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

المحور الأول
واقع التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

قبل الحديث عن واقع التعايش السلمي في العراق ينبغي الاشارة الى مفهوم التعايش السلمي والذي يعني قيام تعاون بين دول العالم على اساس من التفاهم وتبادل المصالح الاقتصادية والتجارية[١]، كما يعرف التعايش السلمي بأنه الغاء للتمايز العنصري بين جميع الشعوب وتحطيم الفوارق والامتيازات[٢]، كما يقصد بالتعايش السلمي من الناحية السياسية الحد من الصراع وتخفيف الخلاف العقائدي بين طرفي الصراع والسعي لتخفيف حدة ووتيرة هذا الصراع مما يتيح فرصة للجلوس سويا على طاولة الحوار بين المتخاصمين اما من الناحية الاقتصادية يتمثل في علاقات التعاون بين الحكومة والشعب وفقا للميادين الاقتصادية والتجارية وأما التعايش السلمي من الناحية الدينية والثقافية والحضارية وهو الاحدث ويشمل تحديدا ما هو التعايش الديني والحضاري وهو يقصد بذلك ان تقوم جميع الاديان والحضارات بالعمل على ترسيخ فكرة التعايش السلمي بعيدا عن الخصومات والمعوقات التي تواجه عملية التعايش السلمي في المجتمع[٣].

يتميز المجتمع العراقي بالتنوع الديني والاجتماعي والقومي والمذهبي (سنة ، شيعة ، كرد ، تركمان ، صابئة ، ايزيديين ، مسيح ، ... وغيرهم) رغم ذلك هناك تعايش سلمي فيما بينهم باستثناء بعض الحالات نتيجة تأثرها بالسلطة الحاكمة والقوى الخارجية دورا في ضرب التعايش السلمي ويعود السبب في ذلك لوجود عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية ابرزها التراث الحضاري المشترك للحضارات القديمة التي قامت على مبادئ فكرية واجتماعية وقانونية وحدت العراقيين في هوية واحدة من جهة , والى الحضارة الاسلامية العربية القائمة على مبادئ التوحيد والتعاون والتسامح من جهة اخرى , فضلا

(١) عبد العزيز بن عثمان التويجري , الاسلام والتعايش بين الاديان في افق القرن الحادي والعشرين على الموقع الالكتروني : www.isesco.org.ma . للمزيد انظر خالد عبد الله عبد الستار , الاسس الفكرية لثقافة التعايش السياسي في المجتمعات , مجلة التراث العلمي العربي , العدد (٢) , ٢٠١٦ , ص ٣١٣ ، (كان مفهوم التعايش السلمي مقتصرا على حقل العلاقات الدولية بعد ان استخدمه الزعماء السوفييت لتلافي الصراع والذهاب الى الحرب عن طريق قبول كل من الطرفين بالآخر وتم استخدامه بعد وفاة جوزيف ستالين (١٨٧٨_١٩٥٣) لانتهاج سياسة تقوم على مبدأ قبول تعدد المذاهب الايدلوجية بين المعسكرين الشرقي والغربي وتشجيع لغة التفاهم وتخفيف حده العداءات حيث تشعر الاطراف المتصارعة او المتنافسة بأن لها مصير واحد لتكون قادرة على تجاوز ثقافة محو الاخر مما يؤدي بالنتيجة الى اتفاق للعيش معا حتى اصبح التعايش السلمي يعني قبول الاخر والعيش معه جنبا الى جنب وعدم الاضرار به سواء كان فرد ام حزب ام طائفة او غير ذلك) .

(٢) مها طالب عبد الله الجبوري ، مبدأ الطائفية وأثرها في التعايش السلمي ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد ٩٣ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ ، ص٢٦٩ .

(٣) علي عطية الكعبي ، التعايش السلمي ، دار ومكتبة عدنان للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٣٣ . للمزيد انظر محمد عبد الجبار شبوط , خطوات في بناء الدولة الحديثة , مجلة المواطنة والتعايش , العدد (١) مركز وطن للدراسات , بغداد , شباط , ٢٠٠٧ , ص ٨٢ ، (ويعرف التعايش السلمي بأنه (نموذج لاستئناف حياة منتجة آمنة ونظام اجتماعي يمكن الأفراد الذين انخرطوا في اعمال عدائية سابقة ضد بعضهم البعض ان يعيشوا ويعملوا معا دون ان يؤذي أحدهم الاخر) ومن الناحية العملية يمكن تعريف التعايش السلمي (اقامة علاقة بين اثنين او اكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش بتقارب يشمل اكثر من مجرد العيش لتحقيق المصالحة على اساس السلام و الحقيقة و العدالة والتسامح).

عن الخصائص الفكرية المشتركة للشخصية العراقية التي ترتكز على التحضر والتسامح وقوة تماسك المجتمع العراقي(٤).

و بعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق حالات و حوادث عديدة من اعتقالات وقتل على الهوية و الطائفية الامر الذي خلق حالة من الاحتقان السياسي و الطائفي و التخندق و طرح مشروع الهوية و الطائفية الامر الذي خلق حالة من الاحتقان السياسي والطائفي وطرح مشروع التقسيم و الفيدرالية في العراق(٥).

و لقد ساهمت المحاصصة الطائفية في تكريس وجودها والتي كانت من نتائجها تمزيق النسيج الاجتماعي في العراق(٦)، وتكوين حكومة محاصصة وقتل المفاهيم السياسية للديمقراطية كالمعارضة السياسية والأغلبية السياسية والأقلية السياسية ، وأدت الى عدم الاستقرار السياسي وشل حركة الحكومة ومجلس النواب وعدم قدرتها على الاستجابة لمطاليب المواطنين وذلك نتيجة لظهور الاعتراضات المتعددة في مجلس النواب بسبب عدم تحقيق تعاون بين مختلف القوى السياسية في ائتلاف واحد(٧). كما عززت الانتخابات العامة حالة التفكك العرقي والطائفي حيث عكست حكومات (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٤-٢٠١٨) على أساس المحاصصة السياسية بين الكتل السياسة(٨)، بمعنى ان عملية تكوين الحكومة العراقية اثرت على العمل السياسي الحقيقي وخلقت ظروف جديدة في تعطيل بناء المؤسسات السياسية في حين استمرت الحكومات المتعاقبة على نفس الاسس وتحت مسميات متعددة (التوافق ، الوحدة الوطني ، الشراكة الوطني) وهي في حقيقتها نوع من المحاصصة الطائفية(٩). نتيجة اعتماد المحاصصة الطائفية اصبحت خاصية التوافق السياسي حاضرة في تمرير الصفقات السياسية وازاحة الخلافات مما ادى الى هشاشة عمل صانعي السياسة في جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما ان الديمقراطية العراقية بعد ٢٠٠٣ لم تقم على اساس الاغلبية السياسية بل قامت على الاغلبية المجتمعية ، إذ اخذت شكل الاغلبية العمودية وقسمت المجتمع وفق الانتماءات القومية والدينية والاثنية ، وان الاحزاب القائمة على هذا النظام هي احزاب مذهبية وعرقية وهذا ما عكس حالة النزاعات والصراعات بين الاحزاب وزعماء الكتل النيابية بسبب التنافس على المكاسب والمناصب وفرض الارادة وبالتالي عدم الاستقرار

(٤) قاسم محمد الحساني , المجتمع العراقي نسيج قوى متماسك على الموقع : www.wasatonline.com وللمزيد انظر ناظم نواف الشمري وطه حميد حسن العنبكي , ازمة المواطنة في العراق وسبل معالجتها , مجلة السياسة والدولة , كلية العلوم السياسية , جامعة المستنصرية , العدد (٢٦_ ٢٧) , ٢٠١٥ , ص ٣٦٧ .

(٥) سيار جميل , العراق دراسة في السياسة والاقتصاد , مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية , ابو ظبي, ٢٠٠٦ , ص٦٢.

(٦) عامر حسن فياض و كاظم علي مهدي , اشكاليات بناء الدولة و ادارة الحكم في العراق المعاصر , مجلة قضايا سياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , العدد (٣٤) , ٢٠١٣ , ص ٤٠ .

(٧) علي حسين سفيح ، السياسة العامة في النظام السياسي العراقي والعوامل المؤثرة فيها بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص١٧٣ .

(٨) ستار جبار علاي ، الانتخابات العراقية وتأثيرها في الاستقرار والتنمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١١٤ .

(٩) ميادة احمد عبد الرحمن ، مظاهر الطائفية في العراق –رؤيا سايكلوجيا ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد ١٧ ، جامعة واسط ، ٢٠١٥ ، ص٢٨٧-٢٨٨ .

السياسي والأمني والاجتماعي [١٠] .

اضافة الى ذلك ولدت الانقسامات الطائفية والعشائرية حالة من عدم الاستقرار للوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مما أدى الى وجود مجتمع سلبي على العكس من ذلك المجتمع المدني الذي يتمتع بالحرية والاستقلالية والتعايش السلمي[١١]، وبعد تفجير الامامين العسكريين في شباط ٢٠٠٦ تدهورت الاوضاع الامنية وشهد المجتمع العراقي ممارسات عنف وعمليات قتل على الهوية , وتطورت تلك الممارسات الى عمليات قتل لبعض الرموز والشخصيات الدينية والسياسية والأكاديمية لأسباب طائفية فضلا عن قتل الكفاءات المهمة وكان الهدف من هذه الاعمال الارهابية بث التفرقة الطائفية بين ابناء الوطن الواحد[١٢].

إلى جانب ذلك هناك افراد من المجتمع العراقي من الذين يشعرون حقوقهم مسلوبة في الواقع السياسي مما دفعهم للانضمام مع جماعات ارهابية تحت مسميات عديدة تعمل ضد النظام السياسي الى جانب ذلك ضعف الاجهزة الامنية وعجزها عن مواجهة الجماعات الارهابية المسلحة الامر الذي عزز من الازمة المجتمعية التي يعيشها المجتمع العراقي و هو تأجج الطائفية و ما نتج عنها من هجرة كثير من العائلات العراقية سواء داخل او خارج البلاد التي بدأت تتقبل اعمال العنف لدى الاقليات في ظل عجز النظام السياسي الحاكم عن حل المشكلة وشعورها بالاضطهاد ولا ننسى دور التنظيمات السياسية (الاحزاب ، الاتحادات ، الجماعات) في نشر الشحن الايديولوجي بين افراد الاقليات وتمكينه من ممارسة العنف و الارهاب[١٣].

وانتشرت الطائفية فيما بعد في البنية الاجتماعية و السياسية في العراق (٢٠٠٣ _ ٢٠١١) و ادخلت ثقافة جديدة هي ثقافة العنف والتكفير و التهجير وانعدام وجود عوامل الثقة بين المجتمع و الدولة , بل اكثر من ذلك وجدت الاطراف المشتركة في العملية السياسية ان من مصلحتها ولتحقيق اهدافها في ترسيخ الانقسامات وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة و الثروة و النفوذ , بمعنى اخر توظيف الهويات الفرعية لتحرير اهدافها و افشال وإحباط اي جهد وطني يسعى لتعزيز عوامل التعايش السلمي من خلال التركيز على هوية وطنية جامعة للعراقيين[١٤].

بمعنى آخر لقد فشلت الانظمة السياسية العراقية في بناء مجتمع عراقي متكاتف

(١٠) احمد فاضل جاسم ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق مابعد عام ٢٠٠٣ – دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية ، مجلة سياسة دولية ، كلية العلوم السياسية –الجامعة المستنصرية ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٤ ، ص ٨-٩ .

(١١) حسنين توفيق ابراهيم ، وعبد الجبار احمد ، التحولات الديمقراطية في العراق–القيود والفرص ، مركز الخليج للدراسات ، دبي ، ٢٠٠٥ ، ص٦٠ .

(١٢) احمد عبد الهادي السعدون ، المرجعية الدينية – دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٨٢ .

(١٣) ناظم نواف الابراهيم , ظاهرة العنف و الاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واثرهما في الاستقرار السياسي , مجلة دراسات دولية , مركز دراسات استراتيجية ودولية , جامعة بغداد , العدد (٦٣) , تشرين الاول , ٢٠١٥ , ص ١٦٠ , وللمزيد انظر التقرير الاستراتيجي العراقي (٢٠١٠_٢٠١١) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية للعراق , الملف الامني والعسكري , ص ١٨٧.

(١٤) عبد العظيم جبر حافظ , الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ , الواقع _ الاشكالية _ الحلول , المجلة السياسية الدولية , كلية العلوم السياسية , جامعة المستنصرية , العدد (٣٥_ ٣٦) , ٢٠١٧ , ص ٥٢٧ .

ومندمج بالرؤى والأهداف بل العكس هذه الانظمة زادت من حالة التعصب العرقي والاثني والطائفي ، وان عملية التعايش السلمي تتمثل في عملية بناء السلام والتلاحم الوطني والاعتراف بميزة التنوع المجتمعي والتسامح وترسيخ روح المواطنة وحب الوطن لدى الفرد العراقي(١٥).

أي أن وجود تلك الانتماءات العرقية والاثنية والطائفية ليست المشكلة بحد ذاتها وإنما المشكلة اذا ما زاد الجهل والتعصب لدى ابناء تلك الانتماءات الامر الذي يمثل بألنهاية عائقا امام تحقيق الانسجام والتعايش بين ابناء الشعب الواحد وذلك يشكل خطرا يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد(١٦).

وعلى الرغم من وجود اطراف و قوى داخلية و خارجية لا تزال تدعم اعمال العنف والطائفية لجميع الجوانب سواء المادية و الاعلامية وغيرها من اجل افشال العملية السياسية في العراق ورسم حالة الفوضى و الصراعات(١٧).

إلا انه بفعل تطبيق خطة فرض القانون و الاجراءات الواسعة التي اتخذتها الحكومة على الصعيد الامني والسياسي و ترسيخ و انجاز المصالحة الوطنية حيث طرحت مبادرات المصالحة الوطنية والتهدئة من قبل مختلف الجهات الداخلية والخارجية بهدف الحد من احداث القتل الطائفي و العمليات المسلحة و الاحتقان في البلاد ، وإطلاق رجال الدين والسياسيين النداءات و الدعوات ضمن اطار تحريم الدم العراقي وتهدئة الاوضاع و المصالحة بين الاطراف المشاركة في العملية السياسية وخارجها , وأعلن رئيس الوزراء في ذلك الوقت نوري المالكي في حزيران ٢٠٠٦ خطة المصالحة الوطنية والتي شملت أحكام للعفو وعقد مؤتمرات للمصالحة وإنشاء (اللجنة العليا للحوار والمصالحة الوطنية)(١٨).

وأطلقت الفتوى من قبل المرجعية الدينية في النجف متمثلة بمكتب السيد السيستاني والتي حرمت الدم العراقي وكذلك رفضت وجود الميليشيات المسلحة التي تضعف من هيبة الدولة وقدرتها على بسط الامن والنظام ، وأيضا كان لشيوخ العشائر دور في تكوين ما يسمى بمجالس الصحوات والذي تزامن مع مشروع الحكومة العراقية في تطبيق خطة فرض القانون بعد ان تنامت قدرات اجهزتها الامنية القتالية والاستخباراتية فضلا عن تزايد الاهتمام الدولي والمحلي والرسمي والشعبي بعملي المصالحة الوطنية بين ابناء الشعب العراقي(١٩).

إضافة الى ما سبق فأن عدم الاستقرار السياسي والأمني ودور الجماعات الارهابية المتطرفة المتمثلة بتنظيم داعش وغياب المؤسسة السياسية ،كلها عوامل أثرت على التعايش السلمي في العراق وغياب الثقة بين مكونات الشعب العراقي(٢٠).

---

(١٥) اسامة مرتضى باقر ، التعايش السلمي والاندماج الثقافي في العراق وآاليات احتواء التطرف ، المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة ،جامعة كربلاء – مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٧ ، ص٤ .

(١٦) طه حميد حسن العنبكي ، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق ، مجموعة باحثين ، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية ، ٥/نيسان/٢٠١١ ، ص١٣٢ .

(١٧) دينا هاتف مكي , العراق بين ثنائية الفوضى والاستقرار , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , العدد (٦٢) , تموز , ٢٠١٥ , ص ٥٠ _ ٥١ .

(١٨) ستار جبار الجابري و صبري عبد الرزاق جاسم , المصالحة الوطنية في العراق رؤى و مقترحات , مجلة دراسات سياسية , بيت الحكمة , بغداد , العدد (١٤) , ٢٠٠٩ , ص ٥ .

(١٩) طه حميد حسن العنبكي ، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق ، مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٢ .

(٢٠) ياسين محمد حمد العيثاوي , الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام=

المحور الثاني
اليات تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يحمل التعايش السلمي معاني ودلالات عديدة حيث على الصعيد السياسي والأيديولوجي هو الحد من الصراع العقائدي وعلى الصعيد الاقتصادي يشير الى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب في موضوع المسائل الاقتصادية التجارية ، اما على الصعيد الديني والثقافي والحضاري فهو التعايش الديني والحضاري على مستوى الافراد داخل المجتمع الواحد وبين الشعوب والمجتمعات الانسانية بينما على الصعيد الاجتماعي فيتمثل في معيشة الجماعات مع بعضها البعض والقائمة على الازدهار والاندماج(٢١).

وهذا ما يتطلب توفر المبادئ الاساسية لتعزيز ثقافة التعايش السلمي في العراق منها حسم قضية الهوية الوطنية والاعتراف بالتنوع الحضاري والديني والثقافي لكافة الفئات الاجتماعية التي يتكون منها النسيج الاجتماعي العراقي ووفقا للآليات الديمقراطية مع تجنب الازمات التي ادت الى تراجع التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي ، والحرص على احترام حقوق الانسان والمساواة والعدالة بين الجميع والامتثال امام القوانين المعمول بها في البلاد ، وتعزيز ثقافة التسامح والتعايش والمصالحة الوطنية في مختلف المجالات(٢٢).

بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي وتحرير الموصل تطلب الامر التأسيس لمرحلة جديدة تعمل على تجاوز المعوقات بناء السلام و التعايش وقبول التنوع والتسامح وإعادة بناء المواطن من الداخل وإشاعة روح المواطنة من خلال ترسيخ الهوية الوطنية السياسية المدنية العراقية على الهويات السياسية غير المدنية الفرعية(٢٣), واعتماد المصالحة الوطنية ومبدأ العدالة الانتقالية , ومنع استخدام السلاح , ونبذ العنف والتسامح وقبول الاخر .

=الديمقراطي في العراق , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية , جامعة بغداد , العدد (٦٠) , كانون الثاني , ٢٠١٥ , ص ٢٤ .

(٢١) حسقيل قوجمان , التعايش السلمي بين الشعوب , الحوار المتمدن , العدد (١٦١٢) , ٢٠٠٦/٧/١٥ على الموقع : www.uhewar.org . وللمزيد انظر اسراء علاء الدين نوري وفلاح مبارك بردان , سياسات التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المعوقات والاليات , مجلة ابحاث العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , الجامعة المستنصرية , العدد (٣_ ٤) , ٢٠١٩ , ص ٢٨٦ .

(٢٢) سداد مولود سبع ، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق ، مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد ٦٨ ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص١١٨ .

(٢٣) ايمان رجب , مستقبل العراق بين الصراع المذهبي وتهديد داعش , مجلة السياسة الدولية , العدد (٢٠٥) , يوليو/٢٠١٦ , القاهرة , ص ١١١ , رغم التأثيرات الايجابية لازمة داعش في العراق من حيث ارجاؤها تفكيك الدولة فأن الكيفية التي سيتم بها اعلان الانتصار في الحرب على داعش ستؤثر بدورها في تشكل الدولة العراقية فمن ناحية لا يزال التنظيم قادر على التعبئة و التوسع ومن ناحية اخرى لا يزال العراق يعاني مشكلة جوهرية تتعلق بغياب الشعور بالهوية الوطنية الجامعة حيث لاتزال الانتماءات الطائفية هي العامل الاكثر تاثيرا في القرارات السياسية للحكومة وللتوجهات السياسية القوى الرئيسية في العراق وتعزيزها حسابات اقتصادية و امنية ويعد قرار تشكيل الحرس الوطني من القرارات التي تعزز هذه المشكلة .

ولتحقيق ذلك يجب توفر أسس وآليات ومن أبرزها :

الاســاس الديني: ينطلق مفهوم التعايش الديني بين الاديان على مبدأ الاعتراف وتعايش بين الثقافات و الحضارات من مختلف انحاء العالم وحرية الاخر من الايمان وما يعتقد به بأنه حق ويقصد بالأسس والقواعد الدينية وأساليب السلوك الديني والتي تنظم حياة الافراد بين بعضهم البعض وبين الفرد و السلطة , ومن خلال (دور العبادة , المراجع الدينية , الكتب والمؤلفات) التي تساهم في خلق وعي للإفراد على مستويات كافة(٢٤).

لقد كان للمرجعية الدينية العليا دور فعال في المستويات العامة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي تمثلت بتحريم الدم العراقي والابتعاد عن القتل والانتقام اللذان من شأنهما زرع بذور الحقد والكراهية بين ابناء الشعب العراقي والحفاظ على الممتلكات الخاصة والعامة فضلا عن تحريم الاعتداء على مساجد المسلمين وإعادة المساجد المغتصبة الى اصحابها واستمر منهج الوحدة الوطنية في اغلب خطب وبيانات المرجعية .

كما دعت المرجعية الى التسامح والمحبة والألفة وتجنب اثارة الخلافات المذهبية كما لعب دورا مهما في مكافحة تنظيم داعش الارهابي بإصدار فتوى الجهاد الكفائي(٢٥).

الاساس الاجتماعي: هنا تأتي اهمية الحوار في تحقيق التعايش الاجتماعي للقضاء على الصراعات العرقية والتعصب القبلي , والقضاء على الحقد وترسيخ المحبة والتعاون بين الناس و العلاقات بين الافراد ، وكان للعشائر العراقية دورا كبيرا من خلال الدفاع عن العراق وشعبه ووحدة اراضيه من خلال مجالس الصحوات ، والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي والاندماج الوطني والتي تعتبر احد عوامل الاستقرار السياسي وتحجيم حالات العنف والنزاع وتحقيق المصالحة الوطنية(٢٦).

الاساس الاقتصادي: الاصلاح الاقتصادي خطوة ضرورية لاستقرار التعايش بين الشعوب وتحقيق السلم العالمي والقضاء على الفقر والبطالة وخلق فرص عمل للشعوب والمجتمعات الفقيرة(٢٧).

ويكون للعامل الاقتصادي دور كبير في استتباب الامن والطمأنينة لدى ابناء الشعب خلال تعايشهم السلمي الاقتصادي(٢٨).

الاساس الثقافي: للثقافة دور في تفعيل التعايش السلمي وخاصة في المجتمعات متعددة الثقافات وذات التقاليد المشتركة وفق سياسة الاعتراف بالأخر وضمن الهوية الجماعية(٢٩).

---

(٢٤) اسامة مرتضى باقر , التعايش السلمي و الاندماج الثقافي في العراق , بحث مقدم الى مؤتمر الاعتدال في الدين والسياسة , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين , ٢٠١٩/٢/٩ ، ص٤.

(٢٥) بيان من مكتب السيستاني في المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف (http://www.sistani.org/arabic/ statement) .

(٢٦) اسامة مرتضى باقر , التعايش السلمي و الاندماج الثقافي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٥ .

(٢٧) عامر حسن فياض , ديمقراطية العرب البحث عن هوية , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , ٢٠١٣ , ص ٢٤ .

(٢٨) فاضل عباس المحمداوي ، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية ، مجلة سياسة دولية ، العدد ٣١-٣٢ ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦ ، ص٨٧-٨٩ .

(٢٩) دريد شرهان محمود , دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة التعايش السلمي في العراق لمرحلة ما بعد داعش , مجلة=

كلية القانون و العلوم السياسية

وتعد الثقافة روح الامة وعنوان هويتها وتدل على الرقي في التعامل الانساني ، وللثقافة دور في ترسيخ التلاحم بين افراد المجتمع(٣٠).

وهناك آليات وخطوات لتعزيز التعايش السلمي في العراق خاصة بعد الانتصار على تنظيم داعش الارهابي ومن هذه الاليات:

- الغاء نظام المحاصصة الطائفية والتوافقية التي تثير النزاعات و العمل على بناء دولة وطنية ديمقراطية باعتبارها النموذج المثالي للدول المتعددة الاديان والمذاهب والاثنيات للحيلولة دون حدوث حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي و تنامي ظاهرة العنف في المجتمع(٣١).
- تعزيز الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية وترسيخها على أسس ديمقراطية جامعة لكل العراقيين وتوظيف النقاط المشتركة لخدمة الهوية العراقية(٣٢).
- وتساهم الاقليات في تعزيز التعايش السلمي من خلال انسجامها واندماجها بالمجتمع ويتطلب معالجة مشكلة الاقليات من خلال الاعتراف بالأقليات الاثنية و المحافظة على هويتها من خلال الدستور بتشريع القوانين الضامنة لذلك ، و التمسك بمبدأ المساواة بين المواطنين ويتم مشاركة الاشخاص من الاقليات الاثنية في الحياة العامة والمجالس النيابية او الوظائف العامة بحيث يزول شعورهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية(٣٣).
- دور المؤسسة الدينية وعلماء الدين وخطباء وأئمة الجوامع في ترسيخ المفاهيم الدينية الصحيحة بين افراد المجتمع والتي تعمل على نبذ النزاعات الطائفية والعرقية ، إضافة الى ذلك إعطاء دور لزعماء العشائر والقبائل وشيوخها لإبعاد الطائفية والحرب الاهلية ، لأن المجتمع العراقي مجتمع قبلي عشائري(٣٤).
- قيام الجهات السياسية الرسمية المتمثلة بالرئاسات الثلاث (البرلمان ، مجلس الرئاسة ، الوزراء) في توجيه وإدارة عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي ووضع الخطط اللازمة لتجذير التعايش السلمي الحقيقي في العراق ، ويكون الدستور هنا عاملا من عوامل تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي والوئام الوطني ويكون إحلال التعايش من خلال حظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير العرقي او الطائفي او يحرض او

=ابحاث العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , الجامعة المستنصرية , العدد (٥_ ٦) , ٢٠١٩ , ص ٧٩٣ . وللمزيد انظر وليد سالم محمد , الثقافة السياسية واهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والآليات , المجلة العربية للعلوم السياسية , العددان (٤١_ ٤٢) , ٢٠١٤ , بيروت , ص ١٢١ .

(٣٠) فاضل عباس المحمداوي ، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٩ .

(٣١) طه حميد حسن العنبكي , نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق , مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية , مركز الدراسات العربية و الدولية , العدد (٢٨) كانون الاول , ٢٠٠٩ , ص ١٢١_ ١٢٢ .

(٣٢) ميثم الجنابي , فلسفة الهوية الوطنية العراقية , دار ميزوبتاميا , دار افكار للدراسات و النشر , سوريا , ٢٠١٢ , ص ١٤٩.

(٣٣) توفيق نجم ، الاقليات الاثنية وحق تقرير المصير –تفكيك الدولة ام الاعتراف بالهوية ، مجلة كلية الحقوق ، العدد١ ، مجلد ١٤ ، جامعة النهرين ، ٢٠١٤ ، ص١٨ .

(٣٤) طه حميد حسن العنبكي , سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق , مصدر سبق ذكره , ص ١٦١ .

يمهد او يمجد او يروج او يبرر له [٣٥].

- خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة وتنمية الجانب الثقافي وتنمية الترابط والتلاحم والاندماج كافة الجماعات الاثنية داخل المجتمع في كيان اجتماعي سياسي واحد بحيث تشعر كل جماعة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها انها عراقية ومتساوية مع الجماعات الاجتماعية الاخرى ويكون الولاء للوطن الواحد على حساب الولاء للطائفة او القومية[٣٦].
- كما ان للثقافة السياسية دور في احداث عملية الاصلاح والتحول الديمقراطي والتعايش السلمي وهنا تأتي دور نشر ثقافة المساهمة وهي الثقافة التي يكون فيها المواطنين فاعلين وقادرين على التأثير في السلطة السياسية من خلال مؤسسات كالأحزاب وجماعات الضغط والمصالح ، ومن خلال احترام حقوق وواجبات الاخرين ورفض الظلم والإيمان بحرية الافراد والفئات الاخرى بممارسة طقوسهم الدينية الخاصة بهم وعاداتهم وتقاليدهم بدون ان تعارض هذه الثقافات ثقافة التسامح[٣٧].
- فرض هيبة الدولة و استقلال حقيقي للسلطة القضائية و الحيادية في تنفيذ القوانين و التزام الاجهزة الامنية على حب الوطن و الدفاع عنه وخضوع جميع افراد المجتمع للدستور و القوانين الوطنية ، و حصر السلاح بيد الدولة و القوات الامنية (الدفاع _ الداخلية) ، و إلغاء مظاهر التسلح والتخلص من الديمقراطية التوافقية وتنظيم العملية السياسية وفق نظام التكنوقراط وفصل السلطات[٣٨].
- تفعيل المصالحة الوطنية واحترام حقوق المواطن و المساواة بين المجتمع امام القانون , ولتحقيق المصالحة الوطنية في العراق تتطلب توفر عناصر منها تطبيق العدالة الانتقالية حيث تمثل العدالة الركن الاول من بين اركان المصالحة الوطنية الثلاث المتمثلة بالعدالة والحقيقة و التعويض[٣٩].
- ايضا الاعتراف بالخطأ والاعتذار ومعالجة ترسبات الماضي والاعتراف بالأخر وبناء الثقة بين كل الاطراف واشتراك جميع القوى الفاعلة في المصالحة , والاتفاق على الثوابت الوطنية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الفردية[٤٠].

---

(٣٥) الدستور العراقي النافذ لعم ٢٠٠٥ ، المادة السادسة .

(٣٦) احمد غالب محيي و عماد محمد صالح , الابعاد السياسية و الامنية و الاجتماعية و الثقافية للاعلام العراقي في تعزيز الهوية الوطنية بعد عام ٢٠٠٣ , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية , العدد (٧٧_ ٧٨) , ٢٠١٩ , ص ١٢٥ .

(٣٧) مروان سالم العلي ، التسامح في المجتمع العراقي –ثقافة سياسية جديدة واجبة التطبيق ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية على الرابط : **http://m.annabaa.org/arabic/violenceandterror/18337**

(٣٨) حسن سعد عبد الحميد , بناء السلام في العراق (رؤية مستقبلية) , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , بغداد , العدد (السادس) , كانون الاول /٢٠١٨ , ص ١٠٠ .

(٣٩) عبد العزيز علوي عبد , العدالة الانتقالية واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق , مجلة دراسات دولية , مركز دراسات الاستراتيجية الدولية , العدد (٨١) , ٢٠٢٠ , ص ١٣٧_١٣٨.

(٤٠) مثنى فائق مرعي , مسار المصالحة الوطنية في العراق المتطلبات والتحديات , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية=

- فضلا عن ذلك بناء المؤسسات السياسية الفاعلة التي تتمكن بدورها من تحقيق مطالب الجماعات دون اللجوء للعنف ، وكذلك التماثل والانسجام الثقافي بين النخب السياسية والاجتماعية [٤١].
- تفعيل دور المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز التعايش السلمي وترسيخ ثقافة الحوار ونشر الثقافة القانونية والمواطنة وكذلك نشر ثقافة التسامح والحوار وتقبل الآخر والتأكيد على الفكر الابداعي وسمو الاخلاق[٤٢].

مما تقدم نرى ان لتحقيق التعايش السلمي في العراق يجب نشر ثقافة التسامح والسلام على الصعيد السياسي و الفكري و المجتمعي وترسيخ قيم الديمقراطية ولا ننسى دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وسائل التكافل الاجتماعي و السياسي وتهيئة شروطها وقيام مؤسساتها ودور الجامعات و المعاهد المتخصصة في حث المفكرين والمتخصصين في الشأن السياسي على اشاعة روح التسامح الديني والاجتماعي والتأكيد على اهمية التعايش السلمي والاستفادة من الروابط والقيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تربط ابناء المجتمع العراقي لدعم عملية المصالحة الوطنية وفي ظل وجود نسيج اجتماعي متماسك ساهم في دعم الحملة لمواجهة التطرف والارهاب , اذن لا وجود للتعايش السلمي داخل اي مجتمع اذا لم يتوفر مستوى شامل للعمل من اجل تحقيقه وهو وجود شعور بالحاجة الحقيقية للتسامح ارادة سياسية صادقة وقادرة على اصدار القوانين واتخاذ الاجراءات لإرساء السلم الاجتماعي .

=العدد (٦) , كانون الاول/٢٠١٨ , ص ٥٦_٥٧.

(٤١) عبد العزيز علوي عبد , العدالة الانتقالية واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨

(٤٢) حنان علي ابراهيم و الاء بهاء عمر ، دور الجامعات في تفعيل الثقافة القانونية ونشر التعايش السلمي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد ١٥ ، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت ، ٢٠١٨ ، ص٩٢ .

الخاتمة

يتميز العراق بأنه من الدول ذات التعددية الاجتماعية المتنوعة على الصعيد القومي والديني , وهناك نوع من الانسجام و التعايش الاجتماعي بين افراد المجتمع العراقي لكن بعد عام ٢٠٠٣ شهد العراق نتيجة حالات العنف و القوة بين المكونات العراقية بسبب عدم الاستقرار الامني و السياسي الى جانب ذلك جاءت المحاصصة الطائفية و التوافقية لتزيد من حالات التهميش والإقصاء وشعور بعض الفئات بالظلم و الاضطهاد مما دفعهم للجوء الى الجماعات المتطرفة الخارجية .

إن المجتمع العراقي لا يبقى متماسكا ولا يمكن للعراق ان يبقى موحدا وقويا إلا في اطار نوع من التعايش السلمي الطوعي والمشاركة في الوطن الواحد مع ضمان حقوق مختلف القوميات والأقليات والجماعات الدينية والمذهبية المتعددة والمتنوعة في العراق .

ومع سيطرة تنظيم داعش الارهابي ٢٠١٤ على بعض مناطق في العراق وازدادت الطائفية و الارهاب وهذا ما اثر على التعايش السلمي المجتمعي , ولكن بتعاون الاجهزة الامنية مع العشائر و المرجعية الدينية و المشاركة الفعالة للحشد الشعبي كلها عوامل ساعدت على الانتصار على تنظيم داعش الارهابي وأثبتت ان هناك فرصة لتحقيق التعايش السلمي الحقيقي بين جميع مكونات الشعب العراقي وفق اسس قائمة على الحوار و التسامح و التأكيد على نبذ الارهاب و الجهات الداعمة له و الثوابت المشتركة بين ابناء الشعب العراقي .

ان التفاهم والتعايش لا يقومان بين طرفين مختلفين بالفكر والعقيدة الا اذا توفر لدى كل منها رغبة و ارادة حقيقية في العيش المشترك و التسامح حول الامور المختلف فيها و القبول من الطرفين بالتعددية العقائدية ولا يكفي ان يؤمن بالتعايش والتسامح طرف واحد بينما ينكر الطرف الاخر او الاطراف الاخرى ، فالحياة المشتركة مع الاخرين تحتاج من جميع الاطراف فيها قبولاً بالتعايش السلمي على اساس العدل و المساواة و احترام متبادل من كل طرف للطرف الاخر .

وهناك اليات أساسية ينبغي توفرها لتعزيز التعايش السلمي في العراق منها الحوار المبني على المصالح المشتركة لا على مصلحة طرف دون اخر وان يكون الحوار شامل على كل المستويات الاجتماعية الثقافية السياسية , وبناء اجهزة الدولة على أسس الكفاءة بعيدا عن المحاصصة الطائفية و التأكيد على دور الدين والمرجعية الدينية في إشاعة روح التسامح و الرحمة وعدم التفريق بين مكونات الشعب على اساس العرق او الطائفة او المذهب و افشال المخطط الخارجي الذي يعمل على توظيف الهويات الفرعية خدمة لأهدافه .

إن جذور السلام والتعايش السلمي متجذرة في اعماق ونفوس الشعب العراقي المحب للسلام و الوئام والعيش المشترك و بمختلف قومياته و اعراقه .

لذا يجب العمل على ترسيخ مفهوم الهوية الوطنية العراقية وان يكون الولاء للوطن الواحد , لان التعايش السلمي القائم على اسس صحيحة يقود البلد لبناء السلم الاهلي والاستقرار و التقدم.